أثر الاحزاب المغربية في المجتمع المغربي
حزب العدالة والتنمية (1996- 2016) انموذجا

The Impact of Moroccan Political Parties on Moroccan Society: The Justice and Development Party (1996–2016) as a Model

بسام مجيد شاكر الدوش

Bassam Majeed Shakir Al-Doush

وزارة التربية – مديرية تربية بحافظة صلاح الدين

Ministry of Education – Directorate of Education in Saladin Governorate

dr.bassam.aldoush@gmail.com

الكلمات المفتاحية: القيم المغربية الأصيلة، حزب العدالة والتنمية، التماسك الاجتماعي، المرجعية الإسلامية، السياسة المحلية، التنازلات الأيديولوجية، الهجمات الإرهابية، الترسيخ الانتخابي.

Keywords: Authentic Moroccan Values, Justice and Development Party (PJD), Social Cohesion, Islamic Reference, Local Politics, Ideological Concessions, Terrorist Attacks, Electoral Consolidation.

الملخص :

ان بناء مجتمع متماسك ومتضامن ومزدهر، يعتمد على أسرة قوية، وشباب رائد أساسه التميز ومقوماته الكرامة. احياء وتجديد نظام القيم المغربية الأصيلة على أساس المرجعية الإسلامية والهوية المغربية.

على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية قد زاد من شعبيته الانتخابية بشكل عام، إلا أن تاريخه شهد تقلبات كبيرة حتى الآن، تزامنت اللحظة الأكثر حرجا في تاريخ الحزب مع دخوله معترك السياسة المحلية ، كما خلقت الهجمات الإرهابية الإسلامية في الدار البيضاء مناخا سياسيا لم يكن خطر الحزب فيه أمرا مستبعدا في ظل هذا التهديد، قدم حزب العدالة والتنمية عددا من التنازلات الأيديولوجية والسياسية التي أدت إلى إعادة تأهيله لاحقا.

Abstract

Building a cohesive, supportive, and prosperous society based primarily on strong families and ambitious youth whose dignity is preserved, and on reviving and renewing the authentic Moroccan value system derived from Islamic references and national identity. Although the Justice and Development Party (PJD) has witnessed an overall increase in its electoral popularity, its political journey has not been without its ups and downs. One of the most critical periods in its history coincided with its engagement in local politics, and the terrorist attacks in Casablanca contributed to a political climate in which fears were raised about the party's perceived threat. Faced with these circumstances, the party was forced to make a number of concessions, both ideologically and politically, which contributed to its subsequent reintegration and rehabilitation into the national political scene .

مقدمة

يُعَدُّ حزب العدالة والتنمية المغربي مثالاً محفزاً لدراسة ديناميكيات المشاركة الإسلامية في الحياة العامة بالمغرب. لقد برز الحزب بشكل مستدام، مع عزيمة متزايدة لتعزيز الانفتاح السياسي في البلاد.

لم يُظهِر حزب العدالة والتنمية أي شكوك في شرعية الدولة الوطنية، بل اعترف دائمًا بالإطار السياسي للدولة كمجال شرعي لعملهم. وثابر على دعم الطبيعة التنافسية للسياسة وضرورات التعددية. تجسَّد هذا الموقف، الذي تجلى روحًا وشكلًا، في تراجع الخطاب الإقصائي الذي كان متجهاً نحو المؤسسات الحاكمة وكذلك نحو الأطراف المعارضة من الليبراليين واليساريين. ومع مرور الوقت، أدى هذا التحول إلى قضاء الإسلاميين على الخطابات الأيديولوجية القاسية وتحويلها إلى برامج سياسية عملية، معتمدين أساليب بناءة للتأثير في السياسات العامة.

بصورة عامة، نجح حزب العدالة والتنمية في تحقيق نوع من الفصل الوظيفي بين أنشطة الدعوة الإسلامية والشأن السياسي. تحول الحزب إلى منظمة سياسية بحتة، تسترشد بإطار مرجعي إسلامي يديرها سياسيون محترفون، بينما تُركت أنشطة الدعوة للحركات الاجتماعية الأوسع المتعلقة بذلك.

ومع ذلك، يواجه حزب العدالة والتنمية تحديات جسيمة، إذ لم تلب المشاركة السياسية حتى الآن تطلعات الإسلاميين بشكل كامل. إذ اختار الإسلاميون التركيز على المشاركة السياسية، لكن نجاحهم كان محدوداً في تجاوز التعددية المحدودة التي تفرضها الأنظمة السياسية وفي تأمين إصلاحات هادفة تُعيد توزيع السلطة بين المؤسسات الحاكمة والمعارضة.

المبحث الاول / دور الحزب في الاصلاحات الدستورية

دستور :

يمثل المغرب في دستوره لعام 1996 "ملكية ديمقراطية واجتماعية ودستورية"(منار ،2013: 75). ومع ذلك، يُعتبر نظامه أكثر ملاءمة لنموذج "الملكية التنفيذية" (بليلض ، 2024، 155)، حيث تتركز السلطة في أيدي السلطات السياسية التي تحيط بالملك. كما تشير كريستينا كوش، فإن "الهياكل والمؤسسات الديمقراطية الرسمية تخفي وراءها هيكل حكم ظلي غير رسمي يُعرف بالمخزن"، وهو شبكة من القصر ومساعديه الذين يحددون الاتجاهات الرئيسية للسياسة ويشكلون البوابة لأي نوع من الإصلاحات السياسية (Kausch , 2009 : 168) .

يعتمد الدستور الجديد على مجموعة من المبادئ الأساسية، وهي (Arieff ,2013:3-4)

1. ضمان سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات السياسية.
2. زيادة استقلالية القضاء.

3. تحديد اختيار رئيس الوزراء من الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان.
4. تعزيز دور الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.
5. تعزيز الشفافية واستمرار مكافحة الفساد.
6. تعزيز الحكم الرشيد وحماية الحريات الفردية.
7. تكريس حقوق الأقليات العرقية، مثل البربر والصحراويين.

ان سيطرة الملكية على المجال الديني لطالما عاش المغرب بهوية تجمع بين الثقافة التقليدية والدين والحداثة فالدين والسياسة لا ينفصلان السلطان (الملك) المحاط بنخبة من علماء الدين، هو قائد روحي يحكم بلاده باسم الله، مدعيا في عام ١٩٦٢ انحداره من سلالة النبي محمد(صلى الله عليه وسلم) (Lariège, 2016:34) أدخل الحسن الثاني (بيرو ،2002) يُطلق لقب "أمير المؤمنين" على ملك المغرب في الدستور، مما يجعله وصيًا على نموذج إسلامي رسمي ومسيطر عليه. يعتمد هذا النظام العقائدي على مزيج من المذاهب المالكية والأشعرية والتصوف(La restructuration, 2007).

ومع ذلك، يكمن التحدي الحقيقي في **التنفيذ** بدلاً من مجرد التدوين. اذ العديد من هذه العناصر موجودة بالفعل ظاهريًا في دستور عام 1996، بما في ذلك المساواة بين المواطنين أمام القانون (المادة 5)، حرية الرأي وتكوين الجمعيات (المادة 9)، واستقلال القضاء عن السلطتين التنفيذية والتشريعية (المادة 80) ؛ في هذا السياق يشير كاوش إلى أن الفصل بين السلطات يظل موجودًا في النصوص القانونية والخطاب، ولكن على المستوى العملي لا يوجد فصل حقيقي أو توازن بين السلطات. إذ تمارس السلطة التنفيذية، بقيادة القصر، نفوذًا كبيرًا على السلطتين التشريعية والقضائية. ولا تزال الحكومة والبرلمان يعملان وفق إرادة المخزن بدلاً من إرادة الناخبين(Kausch ,2009 : 168) .

برز الحزب في التسعينيات كواحد من أهم تنظيمين إسلاميين في المغرب، وشارك لأول مرة في الانتخابات عام 1997. منذ ذلك الحين، تطور ليصبح حزبًا معتدلاً للغاية، حيث دمج أجندة سياسية تستند إلى الهوية الإسلامية مع قضايا اجتماعية واقتصادية، مثل السعي لخفض معدل البطالة وإصلاح الإدارة، رغم ذلك، لا يزال حزب العدالة والتنمية يعارض بيع الكحول والإعلان عنه، بالإضافة إلى الأفلام والمهرجانات الثقافية التي يعتبرها غير إسلامية. ومع ذلك، فإن العديد من تدخلاته المتعلقة بالأخلاق كانت تستهدف في الأساس مكافحة الفساد (Buehler,2013: 23-24) . في الواقع، أصبح حزب العدالة والتنمية يُعرّف نفسه بأنه حزب

ذا مرجعية إسلامية، مع تقديم "برنامج اقتصادي واجتماعي حقيقي (Buehler, 2013: 142-143) .

ان صعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي(جرادات، 2010 :307) . منذ اعتلاء محمد السادس(عبد الرضا ، 2008) العرش عام 1999، استمرت جهود الانفتاح السياسي، وزاد تنوع هذا المجال، في حين تعززت ضمانات حقوق الإنسان بشكل ملحوظ (مرابط ، 2025) . ومع ذلك لم تعالج التحسينات في ظروف العملية السياسية العائقين الرئيسيين أمام التحول الديمقراطي في المغرب، وهما تركيز السلطة في يد الملك وغياب الضوابط والتوازنات الفعالة. فضلا عن ذلك، يُساهم النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي في إنتاج برلمان مجزأ، مما يسهل على النظام الملكي كبح نفوذه. وتتمثل النتائج الرئيسية لهذه العيوب الهيكلية في تراجع مصداقية البرلمان وضعف الأحزاب السياسية (Hamzawy, 2008 : 19) .

استنادًا إلى الخطاب السائد في حزب العدالة والتنمية، اختتم الحزب برنامجه الانتخابي بخاتمة خاصة تبرز رؤيته، حيث أشار إلى أن:" الانتخابات المقبلة تحمل طابعًا استثنائيًا يستدعي تضافر جهود جميع المخلصين والطامحين لبناء مغرب جديد" (Hizb al-'Adala wa'l-Tanmiyya,2011)، مغرب الحرية والتنمية والعدالة الاجتماعية. تعتبر هذه الخاتمة خلاصة مركزة وموجزة للبرنامج الانتخابي الذي أعده الحزب للانتخابات التشريعية يمتلك حزب العدالة والتنمية عزيمة قوية على الفوز في الانتخابات، حيث يقدم للشعب المغربي مقاربة جديدة تعتمد على ثلاثة خيارات تهدف إلى جعل الدولة في خدمة المواطن، مع التأكيد على أن الإنسان هو محور وهدف برامج التنمية (Alkhabbaz, 2011: 25).

تدور النقاشات حول مسألتين رئيسيتين. أولاً، تُظهر المشاركة كيف يتمكن الحزب من استخدام أدوات وأساليب مؤسسية متعددة لحماية نفسه من قمع المؤسسة الحاكمة، كما تُساعده في الحفاظ على حضوره الجماهيري، مما يعزز تماسك صفوفه وعلاقته الوثيقة بجمهوره. أما المسألة الثانية، فتتعلق بكيفية تمكن المشاركة الحزب من الحفاظ على دور جماهيري فاعل في النضال من أجل تحقيق إصلاح سياسي تدريجي وهادف في المغرب(Pellicer &Wegner,2015:35-36).

تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز الرقابة على المجال الديني، حيث تم إنشاء مجموعة من كبار المسؤولين المعنيين بالشؤون الدينية في وزارة الداخلية(La restructuration, 2007 :8) .

ومع ذلك، وإنصافًا لحزب العدالة والتنمية، فقد أصبح منذ عام 2002 أقل انشغالًا بالنقاشات حول القضايا الأيديولوجية والدينية مقارنةً بالحركات السياسية الإسلامية (Lariège,2016: 35) تحت قيادة أمينه العام، سعد الدين العثماني(Lariège,2016 ; Szmolka , 2015) ،

ومع انضمام جيل من النشطاء الشباب إلى الحزب أواخر التسعينيات، قد جدد الحزب صورته بشكل ملحوظ (Lariège,2016: 35) .

عكست هذه الإصلاحات المؤسسية رغبة السلطات في تأطير الهوية الدينية للمغاربة والحفاظ عليها. ولضبط تنوع التعبيرات السياسية باسم الدين وحماية وحدة العبادة، ذكر الملك محمد السادس المواطنين في خطاب العرش الذي ألقاه في 30 تموز / يوليو 2004 بأنه كان الوحيد الذي يسعى إلى تحقيق التوازن بين الجانب السياسي والديني، حرصًا على قدسية الدين، التي يجب أن تبقى بعيدة عن تأثير التيارات السياسية والاجتماعية. أدت هذه السياسات الجديدة إلى إعادة هيكلة إدارية لكيفية إدارة الشؤون الدينية في المغرب، مع دفع قوي نحو إسلام مغربي يهدف إلى تنظيم المجال الديني وتدريب العلماء داخل البلاد وخارجها. وقد جاءت هذه المبادرة كرد فعل سريع على الأحداث الإرهابية التي وقعت في المغرب في 16 ايار / مايو 2003، وتهدف إلى مكافحة التطرف الإسلامي والإرهاب. ومن خلال الإسلام المغربي، الذي يعتبر حديثًا بوجه عام، يتم رفض السلفية المتطرفة، بما في ذلك الجهادية (36-35 : 2016 , Lariège) .

تشكيل التحالفات البلدية. وفي الدار البيضاء، تم إبرام اتفاق محلي مع حزب الاتحاد الدستوري، وجلس حزب العدالة والتنمية في اللجنة التنفيذية، داعماً رئيس البلدية الجديد خلال الانتخابات التشريعية لعام 2007 أعيد انتخاب عبد الإله بنكيران دون أي مشاكل في معقله بمدينة سلا. يترك وظائفه . تعيين مديراً لنشر صحيفة التجديد اليومية في ديسمبر. خلال المؤتمر السادس لحزب العدالة والتنمية، في يوليو/تموز ، وفي عام 2008 انتخب أميناً عاماً للحزب، وحصل على 684 صوتا مقابل 495 لمنافسه سعد الدين العثماني. ويحاول بنكيران الآن تعزيز التحالفات المستقبلية بهدف تشكيل ائتلاف حكومي(Lariège, 2016 :36) .

تشير كوش إلى أن "المستشارين الملكيين والتكنوقراط المخلصين المقربين من الملك هم من يتخذون القرارات الحقيقية داخل الوزارات" (Kausch,2009 : 168) ؛ ومع ذلك في اذار / مارس 2011، أعلن الملك محمد السادس عن تشكيل لجنة مكلفة بإعداد "إصلاح دستوري شامل" (Alaoui,2001) ؛ لعرضه على الشعب المغربي في استفتاء حزيران / يونيو 2011 (Szmolka,2015) ، وعد الملك محمد السادس بتعزيز حقوق الإنسان والتعددية السياسية والحقوق الفردية المتعلقة بالحريات. في خطابه للأمة، أكد أيضًا على رفع مكانة رئيس الوزراء كقائد للسلطة التنفيذية. حظي محتوى الدستور الجديد، وخاصة في مجالات حقوق الإنسان والحكم الرشيد، بتأييد واسع من المغاربة الذين اعتبروه نقطة تحول مهمة في تاريخ البلاد (Alaoui,2011) .

عد حزب العدالة والتنمية (study of the PJD's history,2011) ، الذي كان يومًا ما من أكثر أحزاب المعارضة نشاطًا، دخل الحكومة بعد فوزه بأكبر عدد من المقاعد في انتخابات ما بعد الربيع العربي عام 2011.

علاوة على ذلك، يسعى حزب العدالة والتنمية إلى تأسيس توازن مستدام وعملي بين المطالب العملية للمشاركة السياسية والمتطلبات المستندة إلى الإطار المرجعي الإسلامي. ورغم البيئة السياسية المحدودة في المغرب والتحديات التي تفرضها المؤسسة الحاكمة، اتخذ الحزب مواقف معتدلة تجاه القضايا المجتمعية والسياسية (The Arab Center, Mar 2017:4) . في الوقت نفسه، كان لزامًا عليه أن يتجنب تنفير قطاعات واسعة من المواطنين .

استقطبت دوائر انتخابية متعددة بفضل المرجعية الدينية لحزب العدالة والتنمية. ومع ذلك، تزداد مهمة تحقيق التوازن بين البراغماتية والالتزام الأيديولوجي صعوبة يومًا بعد يوم (Szmolka,2015,4-5)، خاصة في ظل تنامي خيبة الأمل الشعبية من العملية السياسية وازدياد نفوذ التيارات الإسلامية الرافضة. حتى الآن، دخل الحزب في نقاشات موسعة حول أولويات الحركة، مما أدى إلى افتقاره للتوجه الاستراتيجي الواضح (Masbah,2014,5) .

بعد الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي(الاسيوطي ، 2012) ، تزايدت حذر قيادة حزب العدالة والتنمية عند التعامل مع المخزن، خاصة بعد تهنئة الملك للرئيس المصري المؤقت عدلي منصور، وإشادة أحزاب مثل حزب الأصالة والمعاصرة بالانقلاب. استشعر الحزب بقيادته ومعاونوه أن المد الإقليمي قد يؤثر سلبًا على الأحزاب الإسلامية عمومًا، مما جعلهم يدركون ضرورة مراعاة السياقات السياسية المحلية والإقليمية(Drhimeur,2020, p 3-4). لذلك اختار الحزب التحرك بحذر وعدم استغلال الفائدة التي حققها من الفوز الانتخابي، وهو ما يمكن أن يكون دافعًا وراء التنازلات الكبيرة التي قدموها في التعديل الوزاري. ساهم زيادة عدد نواب الحزب في البرلمان (107 نواب) ارتفاعًا من 46 نائبًا في تعزيز فرصهم للحصول على الخدمات المقدمة من الإدارات المحلية، والتي كانت ممنوعة عليهم أثناء فترة وجودهم في المعارضة. كما عمل حزب العدالة والتنمية على تكوين كوادر جديدة داخل الحزب ومنظماته التابعة، مجددًا حضوره في المجتمع وموسعًا تأثيره (Masbah ,2014:7) .

تتزايد المخاوف من تدخل دول الخليج بشكل أكثر فعالية لاستعادة الحكم الاستبدادي في المنطقة، كما حدث في البحرين وبطرق مختلفة في مصر. ورغم رفض المغرب عرض الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي في اب / أغسطس 2011، إلا أنه استفاد في اذار / مارس 2013 من منحة بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي من دول المجلس لتمويل مشاريع تنموية لمدة خمس سنوات، وعبّر بعض قادة ومثقفي حزب العدالة والتنمية عن قلقهم من الضغوط التي

أدت إلى إقالة سعد الدين العثماني، عضو الحزب، من منصبه كوزير للخارجية. وعلى الرغم من أن حدوث تطور مماثل لما شهدته مصر أو البحرين يبدو غير مرجح في النظام الملكي المغربي، إلا أن موقع المغرب الجيوستراتيجي الأقل أهمية قد يجعل التدخل الإقليمي في شؤون الحكومة ودعم استعادة الأنظمة الاستبدادية احتمالات ليست بعيدة(Masbah, 2014, 8) .

يرى جان نوبل فيرنيه، كما ورد في هيلين سالون (2011)، أن هذه المبادرات تعكس انفتاح النظام الملكي على مطالب الشعب وتعبّر عن تناغم بين رغبات المتظاهرين وتعليقات المراقبين. كما تشير إلى ما هو مستعد النظام الملكي للتخلي عنه (Sallon,2011) .

كتب عبد العلي حامي الدين، وهو عضو شاب وبارز في حزب العدالة والتنمية في ايلول / سبتمبر 2012، مقالاً أكد فيه على أهمية الدستور الجديد وحكم القانون، ووجه انتقادات الأمر ملكي دعا إلى فتح تحقيق وإجراء تأديبي ضد مسؤولين في الكمارك اتهموا بسوء الإدارة. واعتبر حامي الدين أن هذا الأمر غير دستوري لأنه ينتزع الصلاحيات الإدارية من الحكومة ورئيسها، طرحت هذه الانتقادات تساؤلات حول الدور السياسي للقصر وموقعه في النظام السياسي الجديد، كما تزامنت مع الاستراتيجية الجديدة لحزب العدالة والتنمية التي تهدف إلى توضيح أهمية هذه النقاشات للجمهور. وكان الهدف جزئيًا هو حماية الحزب من أي انتقادات محتملة، من خلال التأكيد على أنه ليس المسؤول الوحيد عن أي تقصير بسبب القيود المفروضة على حرية حركته. في الوقت نفسه، عمل الحزب على تبسيط قواعد الانخراط في السياسات المغربية وتحديد الخطوط الحمراء التي يضعها القصر(فقير ، 2017 :18) .

أعلنت وزارة الداخلية في 27 تشرين الثاني / نوفمبر 2011، عن النتائج الأولية للانتخابات، حيث حقق حزب العدالة والتنمية فوزًا كبيرًا بأغلبية 125 مقاعد من أصل 395 مقعدًا، وهو ما يعد أكبر أغلبية يحصل عليها أي حزب خلال العقد الماضي، بزيادة تقدر بحوالي 13% مقارنة بانتخابات 2007، وتشير النتائج إلى وجود ثمانية عشر حزبًا ممثلاً في البرلمان، حيث تستحوذ الأحزاب الثمانية الكبرى على 95% من المقاعد(The Arab Center, Mar 2017:1)، وهو ما يمثل تناقضًا كبيرًا مقارنة بالبرلمانات المنقسمة إلى حد كبير التي شهدتها المغرب في العقود الأخيرة، وعلى الرغم من أن تمثيل المرأة ارتفع قليلاً ليصل إلى 17 مقعدًا من مجموع 42، إلا أن النساء حصلن على سبعة مقاعد فقط من أصل 305 مقاعد في الدوائر الانتخابية المحلية، بينما استكمل العدد المتبقي عبر القائمة الوطنية المخصصة للنساء(NATIONAL, 2011: 22) .

خلال المدة التي تلت عام واحد من توليه الحكم، بين كانون الاول / ديسمبر 2012 واذار / مارس 2013، نظم حزب العدالة والتنمية حوالي 800 تجمع سياسي(Szmolka,2015:14)،

وأنشأ نحو 150 فرعًا محليًا جديدًا في مختلف أنحاء البلاد. بالإضافة إلى ذلك، جدد الحزب عددًا من فروعه العاملة، مثل فرع الشباب والمرأة، وأنشأ فروعًا جديدة لأطباء، مهندسين معماريين، محامين، وغيرهم (Masbah , 2014:7) .

علاوة على ذلك، لا يزال حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (السملالي، 1980؛ World Bank,2021) مستاءً من احتكار الإسلاميين واستخدامهم للدين، حيث يتهم بنكيران بالتخلي عن سلطته الدستورية. في نيسان / أبريل 2015، زاد الوضع سوءًا عندما سرب حميد شباط ، الأمين العام لحزب الاستقلال، خبر ما يُطلق عليه المغاربة "الزوجان الحكوميان". حيث تقدم حبيب شوباني، الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني، بطلب الزواج من سمية بن خلدون، الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، ورغم أن الإسلام يقر بتعدد الزوجات، أثار هذا الموضوع جدلاً كبيرًا في المغرب وخارجه، لأن مثل هذه الترتيبات تتعارض مع ما يؤمن به الكثير من المغاربة اليوم. وقد أعرب بنكيران مؤخرًا عن استيائه من هذه العلاقة، مؤكدًا أنها شوهت صورة حزب العدالة والتنمية وأتاحت الفرصة لمنافسيه السياسيين لانتقاد الحزب الإسلامي بشكل حاد (Hissouf , 2016: 54) .

فتحت الإصلاحات الدستورية المجال السياسي في البداية ، مما أتاح الفرصة للأحزاب لتوسيع دورها في حكم البلاد. هذا الأمر مهد الطريق أمام حزب العدالة والتنمية الإسلامي المغربي لتعزيز دور الحكومة خلال المدة من 2012 إلى 2016(Werenfels &Saliba,2017: 1) . وقد تمكن الحزب بقيادة رئيس الوزراء آنذاك عبد الإله بنكيران، من تحقيق تقدم ملحوظ في مجالات إصلاحية رئيسية، مما مكنه من الفوز بأغلبية المقاعد في الانتخابات البرلمانية في تشرين الاول / أكتوبر 2016، حيث اعتقد المواطنون أن الحزب أصبح قادرًا على ممارسة السلطة بشكل فعّال، ولكن القصر الملكي سرعان ما اعتبر نجاحات الحزب تهديدًا له (The Arab Center, April 2017,4-5).

وعلى ما يبدو بعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التاريخية الثانية، بدأ القصر بالتلاعب بالسياسة، مانعًا الحزب وعلى رأسه بنكيران من تشكيل ائتلاف حكومي ثانٍ. اذ نلاحظ استخدام القصر أسلوب المناورة مع الأحزاب المعارضة والشركاء السابقين، في محاولة لإيجاد توازن سياسي مقابل شعبية حزب العدالة والتنمية، وكذلك لحماية مصالحه السياسية والاقتصادية الخاصة .

أما بالنسبة للسجناء، فقد انتقدت منظمات حقوق الإنسان جهود الحكومة المغربية لقمع التقارير المتعلقة بمنطقة الريف. تتعلق قضايا حقوق الإنسان بتحقيقات بشأن التعذيب الذي يتعرض له الأفراد على أيدي قوات الأمن، بالإضافة إلى مزاعم حول وجود سجناء سياسيين. ورغم حق

الأفراد في اللجوء إلى المحاكم المدنية لرفع دعاوى ضد انتهاكات حقوق الإنسان، غالبًا ما تكون هذه الدعاوى غير ناجحة بسبب افتقار المحكمة إلى الاستقلالية (Morocco, 2021,4) .

أصدر محمد السادس في عام 2000، قرارًا بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وسجناء الرأي. كما سمح لكل المنفيين السياسيين بالعودة إلى البلاد للمشاركة في العملية السياسية. بالإضافة إلى ذلك، تحملت الحكومة بشكل غير مباشر مسؤولية مئات سجناء الرأي الذين اعتقلوا خلال ما يُعرف بسنوات "الرصاص"، وعرضت تعويضات مالية لأسر الضحايا (Daadaoui,2010:2)

فيما يتعلق بالاعتقال والتعذيب، أصر بنكيران على عدم وجود سجناء سياسيين في المغرب. وأضاف أن "التعذيب حدث في المغرب، وقد وقع في الماضي منذ 30 أو 40 عامًا، لكنه قد انتهى الآن". وأكد أن تصريحات خدمات الأمن ووزير العدل تشير إلى انتهاء هذه الممارسات(Hissouf , 2016: 51)

ومع ذلك، فندت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في تقريرها لعام 2013 تصريحات الحزب، حيث قدرت عدد السجناء السياسيين بـ 217 سجينًا في عام 2012. فيما يتعلق بالإصلاحات، أوضح بنكيران أنه لم تعد الانتهازية والمحسوبية والرشوة تعتبر معايير للتوظيف في المغرب. وأكد أن المفاهيم تُصحح، وأن النهج المعتمد يعتمد على الكفاءة والجدارة والنزاهة والشفافية (Studii de gramatică , 2023:129)

المبحث الثاني / دور الحزب في الاصلاحات الاقتصادية:

اعتمد المغرب بنجاح استراتيجيته بشكل كبير على العوائد التي يمكن أن يحققها هذا النهج على المدى القصير، وهذا أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الدعم الشعبي لعملية التحرير. فالفشل في تحقيق نتائج إيجابية ملموسة قد يؤدي إلى تراجع الدعم لهذه السياسات وعدم القدرة على تعويض المتضررين من العملية(Yildirim& Zhang, 2021:11). أطلق الملك محمد السادس، الملقب بـ "ملك الفقراء"، حملة لمكافحة الفقر والبطالة. كما دعم إجراءات التكيف الاقتصادي الهيكلي التي بدأها والده، والتي كانت تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي(2010:2, Daadaoui) .

عارض حزب العدالة والتنمية في الدورة البرلمانية من 2007 إلى 2012، قانون ميزانية عام 2008، حيث كان لديه العديد من التحفظات وصوّت ضده في النهاية. وقد جادل الحزب بأن هذا القانون يكشف عن افتقار الحكومة إلى خطط استراتيجية واضحة لمواجهة التحديات الجماعية الملحة. كما أشار إلى أن نفوذ الشركات الكبرى في البرلمان قد أثر سلبًا على توجيه التشريع، كما أثار نواب حزب العدالة والتنمية مجموعة من المخاوف المتعلقة بالبيئة، والقطاع

الصناعي، وسياسة الطاقة، مؤكدين أن القانون لا يعالج هذه القضايا بشكل كاف. على الرغم من محاولة الحزب إدخال تعديلات على القانون، إلا أنه تم حرمانه من هذا الحق. وقد احتج الحزب واعتبر أن الحكومة وحلفاءها في البرلمان انتهكوا الدستور بحرمان المعارضة من فرصة مناقشة التعديلات المقترحة (Hamzawy,2008 :14) .

قدّم الحزب مؤشرات تهدف إلى طمأنة جميع فئات المجتمع من خلال اعتماد منهج يعتمد على الأرقام، خاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تهم البلاد (Yildirim& Zhang, 2021:8). وقد تضمن البرنامج الانتخابي للحزب مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالصحة والتعليم والاقتصاد والتنمية البشرية، إلى جانب إصلاحات أخرى سعى الحزب لتحقيقها (سيف ، ٢٠١٢، ١٥) .

يُنسب للحزب الفضل في احتواء الاحتجاجات التي هزت النظام في عام 2011 من خلال اتخاذ تدابير ترددت الحكومات السابقة في تنفيذها(Werenfels &Saliba,2017: 2) ، مثل تقليص رواتب المتظاهرين في القطاع العام. كما تفتخر الحكومة بأنها قد أوجدت مناخًا سياسيًا جديدًا يساهم في جذب المواطنين بدلاً من أن يكون منفصلًا عنهم. وبفضل مهاراته التواصلية، أصبح بنكيران شخصية تلفزيونية بارزة حققت أرقامًا قياسية من المشاهدين، مما أدى إلى اهتمام العديد من المغاربة بالسياسة للمرة الأولى (Masbah,2014: 6) .

على المستوى الكلي، تهدف الخطة الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي من 4.5% إلى 7% بين عامي 2008 و2012، مع الحفاظ على معدل تضخم منخفض دون 2.96%. كما تسعى الخطة إلى تحسين ميزان التجارة، وتقليص الدين العام، وموازنة الميزانية. بالإضافة إلى ذلك، تهدف إلى زيادة الاستثمارات العامة بنسبة 79% سنويًا حتى تصل إلى 20% من الميزانية بحلول عام 2012، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة (Hamzawy, 2008:13) .

تقسم الميزانيات عمومًا إلى إيرادات ونفقات جارية، وإيرادات ونفقات استثمارية الإيرادات الجارية هي الإيرادات المحصلة بانتظام الضرائب المحلية التي تحصلها البلدية، والضرائب المحلية التي تحصلها الدولة، وجزء من ضريبة القيمة المضافة الوطنية). النفقات الجارية هي نوع النفقات التي تتكرر سنويا، مثل رواتب موظفي الخدمة المدنية، وسداد الديون، وغيرها من النفقات. وهناك أيضًا نفقات استثمارية . من ناحية الإيرادات، تموّل الاستثمارات من خلال الاحتياطيات الثروة المتراكمة للبلدية، والقروض (الاقتراض)، أو المنح الحكومية (مخصص خاص لضريبة القيمة المضافة يُخصص للاستثمار) (Villes sans Bidonvilles). تشمل نفقات الاستثمار أعمالاً مثل الطرق أو المراكز الثقافية وشراء سلع مثل المباني الجديدة أو

السيارات أو الشاحنات للاستخدام البلدي والمشاركة في برامج وطنية أو متكاملة مثل البرنامج الوطني المعروف مدن بلا عشوائيات للقضاء على العشوائيات ونقل سكانها إلى مساكن عادية (Pellicer& Wegner:46) .

يُشكل الفكر الاقتصادي لحزب العدالة والتنمية أساسا له. فمن جهة يهدف الحزب إلى انتهاج سياسات اقتصادية ليبرالية والاندماج في الاقتصاد العالمي كطريقه المفضل نحو التنمية الاقتصادية. ونظرًا لافتقاره إلى موارد طبيعية وفيرة. فإن استراتيجية موجهة نحو التصدير إلى جانب التركيز على بناء البنية التحتية هي طريق الحزب للمضي قدمًا(Yildirim& Zhang, 2021:11) .

تزعم قيادة حزب العدالة والتنمية أن الحفاظ على الاستقرار قد ساهم في خدمة الاقتصاد المغربي وجذب الاستثمارات الأجنبية. على سبيل المثال، في عام 2012، قامت شركة رينو الفرنسية لتصنيع السيارات بإنشاء مصنع كبير في طنجة بتكلفة تبلغ 1.5 مليار دولار أمريكي، حيث من المتوقع أن ينتج حوالي 150 ألف سيارة سنويًا (Masbah,2014:6) .

عمل حزب العدالة والتنمية بلا كلل من أجل إعداد المواطنين لتقبل الإجراءات الصعبة التي تعتبر ضرورية (García& Larramendi :5). وقد قدمت الحكومة، بما في ذلك بنكيران ووزير الاقتصاد والمالية محمد بوسعيد، ووزير الشؤون العامة والحكامة محمد الوفا، ومديرة صندوق المقاصة المغربية سليمة بناني، شرحًا مفصلًا لعملية الإصلاح. وأكد الوزراء على أن هذه الجهود ضرورية من الناحية الاقتصادية، مشيرين إلى أن دعم الوقود، الذي يعد ضمن الإصلاحات، يستفيد منه فقط 15% من الشركات، بينما كانت إجراءات الدعم السابقة تصب في صالح المواطنين بشكل أكبر(فقير ، 2017 : 27) .

أدت خيبة الأمل في النخبة السياسية، جنبًا إلى جنب مع الفساد وعدم وجود الإرادة السياسية، إلى تفاقم الظروف الاقتصادية، مما دفع الشباب للخروج إلى الشوارع. وقد تجمع هؤلاء الشباب تحت لواء حركة 20شباط / فبراير 2011، حيث طالبوا بإرساء نظام ديمقراطي شامل في البلاد. وأكدت الحركة أن تعزيز سلطة الملك يجب أن يترافق مع زيادة الحريات والمساواة، خلال المظاهرات التي جرت في مناطق متعددة من البلاد، طالبت الحركة بإنهاء ظاهرة الفساد والحد من القمع الذي تمارسه أجهزة الشرطة (Drhimeur, 2020 :4)

تركز سياسات حزب العدالة والتنمية المقترحة بشأن خفض البطالة على تعزيز الاستثمار في مجالات التدريب والتعليم والابتكار المؤسسي (Yildirim& Zhang, 2021: 9). تتضمن أجندة الحزب أيضًا نقاطًا تُعنى بتحسين قطاعات اقتصادية مستهدفة، مثل الصيد، والزراعة ،

والنقل، وترشيد استهلاك الطاقة. تعتبر هذه السياسات تقدمية للغاية، حيث تلزم الحكومة بالتدخل الفعال لحماية هذه القطاعات وتطويرها .

أثار حزب العدالة والتنمية مجموعة من القضايا في البرلمان 2011، شملت المساءلة حول مزود الكهرباء الرئيسي، ومشكلة التضخم، وضرورة حماية المستهلك. كما تناول الحزب موضوع الفساد وارتفاع أسعار السلع الأساسية، مما يعكس التحديات التي يواجهها المواطنين. تأتي هذه القضايا في ظل ضغط سياق دولي شهد أحداثًا بارزة، منها الإطاحة في 9 اذار/ مارس 2011 (فقير ، 2017 : 13) .

ألقى الملك خطابًا تناول فيه زين العابدين بن علي(الحلو ،2019) وحسني مبارك (Guadagno& Di Paola, 2023) ، حيث اعترف بمطالب المتظاهرين وتعهد بإجراء مراجعة شاملة لنص الدستور الصادر في عام 1996. كما قام بتعيين لجنة لصياغة دستور جديد، ومن التغيرات المهمة التي تم إدخالها في 1 حزيران / يوليو 2011، هو أنه لم يعد يُعتبر الملك "مقدسًا"، بل تم التأكيد على أن "سلامة شخصه" أصبحت "غير قابلة للانتهاك"، مما يحد من سلطته حتى وإن كان ذلك بشكل رمزي (Drhimeur ,2020: 4) .

رافق هذا التقبل تطور شامل للاقتصاد المغربي، حيث شهد دخول رأس المال الأجنبي إلى البلاد مستفيدًا من نهج الخصخصة. أدى هذا التقدم الاقتصادي إلى جعل المغرب الدولة الرائدة في منطقة المغرب العربي من حيث التوازن الودي، وخاصة بعد التغييرات التي أُدخلت في عام 2011، والتي منحت الدولة القدرة على تقليص مساهمتها في احتياطي الأجور(Yildirim& Zhang, 2021:15)، لقد دعمت هذه الإصلاحات التعددية، مما يعزز وجود مجتمع مشترك يُتوقع أن يكون من بين الأكثر نشاطًا في منطقة الشرق الأوسط (AL– & Hussein Otaibi , 2020: 290) .

وفقًا لأرقام البنك الدولي، وصلت كلفة الدعم إلى 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب في عام 2012، مما ساهم في زيادة الدين العام بمقدار 12 نقطة مئوية بين عامي 2008 و2012، ليصل إلى 60% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن تداعيات ما بعد احداث / احتجاجات 2011 قد أعقدت خطط إصلاح الدعم، وكان لها تأثيرات سلبية تهدد بدورها الدعم الشعبي وتثير اضطرابات اجتماعية، إلا أن حزب العدالة والتنمية تمكن من تخفيف هذه المخاطر من خلال اتباع نهج تدريجي، حيث استهدف أولاً إصلاح دعم الطاقة، الذي كان يشكل القسم الأكبر من برنامج الإنفاق على الدعم المعروف بصندوق المقاصة المغربي (صندوق الدعم الاجتماعي) ساهمت هذه المقاربة إلى جانب استراتيجية إعلامية فعالة وقليلاً

من الحظ ، مثل انخفاض أسعار النفط العالمية، في تحقيق نجاح حظي بإشادة دولية للحكومة (فقير ، 2017 :28)

أعلنت شركة صناعة الطائرات الكندية "بوم" في شباط / فبراير 2013، عن تخصيص وزير التعليم العالي والبحث العلمي في حزب العدالة والتنمية، لحسن الداودي، لمبلغ 1250 مليون درهم مغربي، ما يعادل حوالي 152 مليون دولار أمريكي، من أجل منح الطلاب الجامعيين، خلال عامي 2012 و2013، عملت وزارته على إنشاء أكثر من 100 ألف منحة دراسية جديدة، وزادت قيمة المنح بنسبة 70%. ونتيجة لذلك، يستفيد اليوم نحو 250 ألف طالب جامعي من إجمالي 400 ألف طالب من هذه المنح الدراسية (Masbah,2014:6)

ونتيجة دراسة الوضع الدولي نلاحظ تدفق المغاربة المقيمين في الخارج انخفاضًا ملحوظًا، في حين أن عائدات السياحة لم تكن كافية لسد العجز التجاري .

في ظل العجز الاقتصادي الذي شهدته البلاد بين عامي 2011 و2014، بدا أن حزب العدالة والتنمية يركز جهوده على القضايا الاجتماعية. لكن باستثناء بعض الإجراءات الرمزية، لم تُترجم وعوده الانتخابية بمكافحة الفساد والبطالة إلى أفعال ملموسة. ومع ذلك، ساهم انخفاض أسعار النفط وسنة زراعية جيدة في عام 2015، بفضل الأمطار الغزيرة، في مساعدة حكومة بنكيران على تحقيق بعض وعودها بحلول نهاية كانون الاول / ديسمبر(World Profile Group,2015:3). في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2015 قفز المغرب إلى المرتبة 71 من بين 189 اقتصادا، وهو تحسن كبير مقارنة بتقرير عام 2012 الذي وضع المغرب في المرتبة (94) (World Profile Group,2015:5).

لكن في ظل هذه القيود كان من غير الممكن لحزب العدالة والتنمية الوفاء بجميع وعوده الانتخابية، خاصة أنه ورث عن الحكومات السابقة قضايا خطيرة، مثل العجز العام. وعمل الحزب بلا كلل على إعداد مجموعة من التدابير الصعبة ولكن اللازمة، وضعت الحكومة، بما في ذلك بنكيران، ووزير الاقتصاد والمالية محمد بوسعيد، ووزير الشؤون العامة والحكامة محمد الوفا ومديرة صندوق التعويضات سليمة بنائي(فقير ، 2017 :28)

تفاصيل الإصلاحات وعملية تنفيذها بفعالية، وأكدت على أن تلك الإصلاحات كانت ضرورية اقتصاديًا وأن الإعانات الموجهة للوقود تستفيد منها الشركات في الأساس، حيث أن 15% فقط من تلك الإعانات كانت موجهة للأفراد، وحظي الحزب بالفضل في بدء عملية الإصلاح دون أن يؤدي ذلك إلى اضطرابات كبيرة، ولكن الجزء الأكثر حساسية من الإصلاحات، من الناحية السياسية، كان رفع الدعم عن غاز الطهي والدقيق والسكر، وهو أمر كان من المفترض أن يبدأ منذ ذلك الحين. كان من المتوقع أن يتم تخفيض دعم غاز البوتان في عام 2016، لكن

الحكومة أجلت ذلك إلى عام 2017 لتفادي ردود الفعل العنيفة قبل الانتخابات البرلمانية، ومنذ ذلك الحين تم تأجيله مرة أخرى، ومع ذلك، وفقاً لتقارير الصحف المحلية، انخفض الإنفاق من خلال صندوق التعويضات من 40 مليار درهم (حوالي 4.2 مليار دولار) في عام 2013 إلى 25 مليار درهم (حوالي 2.6 مليار دولار) في عام 2014، وكان من المتوقع أن يتراجع أكثر إلى 10 مليارات درهم (حوالي 1.1 مليار دولار) في عام 2015(فقير ، 2017 :28)

في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2015 قفز المغرب إلى المرتبة 71 من بين 189 اقتصادا، وهو تحسن كبير مقارنة بتقرير عام 2012 الذي وضع المغرب في المرتبة(Julien:34)

كان هناك شعور واضح بين مسؤولي الحزب بالفخر بسبب تحقيق إصلاحات جزئية في نظام الدعم والملكية لتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، على الأقل في الوقت الراهن. ووفقًا لوزارة الاتصالات، نجحت الحكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية في خفض عجز الميزانية بشكل فعّال، حيث انخفض من 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 إلى 3.5% في عام 2016، وعلاوة على ذلك، ساهمت إصلاحات الحكومة في تحقيق معدل نمو بلغ 3.7% بين عامي 2012 و2015. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد المغرب معدل نمو أكبر يصل إلى 4.5% في المستقبل القريب (Fakir, 2018:9).

جاءت جهود أخرى لتعزيز استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي في أواخر فترة حكم حزب العدالة والتنمية الأولى. ففي أعقاب مفاوضات طويلة وشاقة مع الاتحادات والنقابات، وعلى الرغم من معارضة هذه الهيئات، أقر البرلمان قانون إصلاح رواتب التقاعد في صيف 2016. ويركز هذا القانون على تحسين المالية العامة من خلال زيادة سن التقاعد من ستين إلى ثلاثٍ وستين عامًا (مع رفع المعدل تدريجيًا) وزيادة مساهمة العامل وصاحب العمل في الصندوق، ومع ذلك، لا تزال هناك إصلاحات هيكلية هامة لم تُنفذ بعد. فقد طالب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مرارًا بضرورة تحرير العملة لتحقيق مزيد من الاستقرار والنمو الاقتصادي (فقير ، 2017 :28).

المبحث الثالث / دور الحزب في الاصلاحات الاجتماعية

برنامج الإصلاح وفعاليته

أصلاً، اقترحت وزارة الداخلية قانون الجمعيات في عام 2004 ليحل محل القانون السابق لعام 1958 الذي يندرج تحت قانون الحريات العامة. وقد كان قانون 1958 يحظر على منظمات المجتمع المدني الانخراط في الأنشطة السياسية، مما منح وزارة الداخلية صلاحية رفض منح التراخيص للمنظمات التي تقوم بأنشطة تعتبرها الحكومة حساسة، ويهدف قانون 2005 إلى تنظيم الشؤون الداخلية للأحزاب والجمعيات السياسية (Hussein & AL- Otaibi , 2020

290 :) ، حيث يلزم الأحزاب بتقديم بيانات حول مهامها، مع تقديم ملخصات مفصلة عن قادتها وأعضائها، والتصريح بكل أصولها المالية. كما يحظر القانون تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو عرقي أو قبلي، وينص على تخصيص حصص للنساء والشباب في التمثيل في مختلف هيئات منظماتها، ومن المؤكد أن نشاط حزب العدالة والتنمية في البرلمان لم يكن دائمًا مركّزًا على الإصلاحات الجوهرية. ففي بعض الأحيان، قام أعضاء الحزب بإبراز القضايا الدينية خلال مناقشاتهم التشريعية، مثل احتجاجهم في عام 2005 على عرض فيلم غير محرر يحتوي على مشاهد غير لائقة، أو مناقشة قضية توزيع الكحول على المسلمين في مناسبات مختلفة (Hamzawy, 2008 : 9) .

يؤثر المجتمع المدني بشكل كبير على صنع القرار، خاصة في مجالات حقوق المرأة والحريات الأساسية، حيث قامت العديد من الجمعيات بالإعلان عن حقوق المرأة واحتضان "نظام مقيد ذاتيًا" بعيدًا عن المجموعات الإيديولوجية(Manal,2020, 1–2) . تناولت هذه الجمعيات التغييرات الثقافية داخل المجتمع المغربي، نتيجة لزيادة الوعي بالحريات العامة والتغييرات السياسية الضرورية (Hussein & AL– Otaibi , 2020 : 290) ومع ذلك، كانت الدولة قادرة على التحكم في المجتمع من خلال إطلاق حملة لتحسين حقوق الإنسان العامة في عام 2005، كوسيلة للإشراف على المجتمع وتخصيص الموارد للجمعيات. وعلى الرغم من الحرية النسبية الممنوحة للمجتمع، فإن الحاكم لا يزال يُعتبر عنصرًا لا مفر منه، نظرًا لغياب المنافسة السياسية (Hussein & AL– Otaibi , 2020 : 290)

عمل حزب العدالة والتنمية على تعزيز مجتمع متماسك ومتضامن ومزدهر، قائم على أسرة قوية وشباب رائد يستند إلى التميز وكرامة الإنسان. وفي اذار / مارس 2000، نظم الحزب مظاهرة ضخمة في العاصمة المغربية (Manal,2020: 4)، حيث تم الإعلان عن مجموعة من التغييرات القانونية المهمة، منها رفع السن القانوني للزواج من 15 إلى 18 عامًا، وإلغاء شرط موافقة ولي الأمر الذكر للمرأة على الزواج، وتحويل الطلاق من طلاق بائن إلى إجراء قضائي، بالإضافة إلى حظر تعدد الزوجات. كانت هذه المظاهرة هي الأولى التي ينظمها الحزب حول قضية تهم الأمة (Daadaoui,2010:2) .

تطور حزب العدالة والتنمية ليصبح منصة للنقاشات الجادة حول السياسات العامة الضرورية لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المغرب. حقق الحزب تقدمًا ملحوظًا في عام 2005 عندما أقر نسخة جديدة أكثر ليبرالية من "المدونة"، وهي قانون تنظيم الزواج والحياة الأسرية في البلاد. وقد أدت مراجعة "المدونة" إلى تحسين كبير في الوضع الاجتماعي للمرأة. (Hissouf , 2016:46)

رغم ذلك واجه الحزب مقاومة من بعض التيارات الإسلامية الأكثر محافظة، لكنه شارك في مفاوضات القانون الجديد وقبل في النهاية أحكامه، حتى وإن لم تحمل طابعًا إسلاميًا واضحًا. دافعت قيادة الحزب عن موقفها بالقول إن القانون اعتمد عبر عملية ديمقراطية ويجب احترامه. وفي عام 2006، دافع السيد العثماني عن قرار حزبه بدعم القانون، مشيرًا إلى أنه حظي بموافقة السلطات الدينية، وأنه شامل ويساعد الأسر، خصوصًا النساء (Hamzawy,2008:9) ؛ لم يتم صياغة هذا الدستور إلا بعد إجراء مداولات ومشاورات شاملة مع العديد من الممثلين السياسيين والدينيين وممثلي المجتمع المدني. ومن بين القضايا التي تم تناولها في الدستور هو موضوع حرية التعبير، حيث يُعاقب الصحفيون بغرامات وأحكام بالسجن على أي مواد تُفسر على أنها دعم للإرهاب، أو تُعتبر تشويهًا لسمعة المسؤولين الحكوميين، أو تعرض النظام العام للخطر(Tayebi, 2013: 505)

تعتبر كاثرين مارشال أن الإصلاحات الدينية الأخيرة في المغرب، التي جاءت بعد الثورة، كانت بارزة بشكل خاص في سياق المدونة، وهي القانون الذي ينظم جوانب مختلفة من الحياة الأسرية مثل الزواج والطلاق والميراث وحضانة الأطفال (Arieff, 2011 :6) .

ناقش حزب العدالة والتنمية أيضًا برنامجًا مبتكرًا للمرشدات، حيث تقوم النساء بتقديم التعليم والإرشاد الديني، خاصة للنساء الأخريات، في أماكن متنوعة، بما في ذلك المساجد المحلية. كما طالب الحزب بإلغاء التمييز ضد النساء المحجبات في مكان العمل. وتشير كاثرين مارشال إلى أن المغرب يمنح معنى جديدًا وحيويًا لما يُعتبر إسلامًا معتدلًا(Marshall ,2011) . من خلال إشراك النساء في تعزيز هذا المذهب، يدّعي متخصصون مثل إدريس مغراوي أن إصلاح المجال الديني "لم يكن يتناول القضايا الجوهرية المتعلقة بالنص المقدس، أو طبيعة التدين، أو مكانة الدين في السياسة. بدلاً من ذلك، كان يرتبط أكثر بالعوامل العملية والاستراتيجية من الناحية السياسية (Maghraoui ,2009: 147) .

في الواقع، يتم الترويج لإسلام أكثر اعتدالًا كوسيلة لمواجهة القوة المتزايدة للجماعات الإسلامية، والأهم من ذلك، لمكافحة التطرف(Maghraoui ,2009: 147) . ويضيف مغراوي أن "إصلاحات المجال الديني قد اتخذت طابعًا أمنيًا، حيث يُنظر إليها على أنها تعزز 'الأمن الأخلاقي' الذي يضمن 'النظام الأخلاقي المغربي'، فضلاً عن الحفاظ على الأمن السياسي للدولة في سعيها لمواجهة الجماعات الإسلامية المتطرفة " (Maghraoui ,2009: 147) .

سعى حزب العدالة والتنمية إلى إصلاح قانون الأسرة، وتوسيع نطاق حقوق الإنسان، وتعزيز حرية التعبير، لكن فوزه المتوقع لم يتحقق، حيث حصل على حوالي 37% من الأصوات. الأسباب وراء هذا الهزيمة لا تزال غير واضحة. هل كان ذلك نتيجة لقلة مشاركة الناخبين

المغاربة؟ أم خوفهم من أفكار الحزب المتطرفة، مثل إلغاء الحفلات الموسيقية والسيطرة على السياحة الأجنبية؟ أو لعجز الحزب عن الوصول إلى الأوساط القبلية والريفية، حيث يميل الناس غالبًا إلى دعم الأحزاب التقليدية بدلًا من الأفكار الأيديولوجية الجديدة؟

على الرغم من هذا الخسارة، فإن حزب العدالة والتنمية شهد تغييرات ملحوظة منذ ديسمبر 2010، عندما انقلب العالم العربي رأسًا على عقب بفضل الشباب الذين خرجوا إلى الشوارع ليعبروا عن مظالمهم، مما أدى إلى هزّ الهياكل السياسية التقليدية. كانت هذه الثورات الشعبية، المعروفة بالانتفاضات العربية، موجهة ضد السلطات وعبّرت عن مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة، مما أسفر عن نوع جديد من الوعي السياسي، وشعور بالتمكين، وإدراك للمسؤولية (Drhimeur ,2020 :3) .

أطلق الملك في عام 2001، حوارًا حول الثقافة الأمازيغية، ومنذ ذلك الحين، سمحت الحكومة بتدريس اللهجات الأمازيغية، وأصدرت كتابًا مدرسيًا مكتوبًا باللغة الأمازيغية، كما أطلقت أيضًا قناة تلفزيونية أمازيغية بتمويل من الدولة (Arieff ,2011: 6)

أثارت الحركة مخاوف تتعلق بتحسين مستويات التعليم والصحة. على المستوى السياسي، طالبت بإنشاء نظام "ملكية برلمانية"، حيث يمارس الملك الحكم لكنه لا يتحكم في كل القرارات. على سبيل المثال، خصص وزير التعليم العالي والبحث العلمي في حزب العدالة والتنمية. لحسن الداودي (125 مليون درهم مغربي حوالي 152 مليون دولار أمريكي) لمنح الطلاب الجامعيين. وفي عامي 2012 و 3102، أنشأت وزارته أكثر من 100 ألف منحة دراسية جديدة، وزادت قيمة المنح بنسبة 70% وهكذا، يستفيد اليوم حوالي 250 ألف طالب جامعي، من إجمالي 400 ألف طالب، من المنح الدراسية (Masbah,2013,6).

كما أنشأت الحكومة صندوقا للتضامن الاجتماعي بمبلغ 160 مليون درهم مغربي (حوالي 20 مليون دولار أمريكي لدعم النساء المطلقات والأرامل، مما أدى إلى زيادة عدد المغاربة المستفيدين من الرعاية الطبية اجتماعيًا (Masbah,2013,6) ، فضلا عن ذلك دعت الحركة إلى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وركزت على ضرورة معالجة قضايا ارتفاع الأسعار والبطالة. كما كان لحركة 20 شباط/ فبراير 2011 تأثير ثقافي واقتصادي كبير، حيث طالبت أيضًا بالاعتراف باللغة الأمازيغية.

فضلا عن تقوية حضورَ اللغة العربية في جميعِ المستويات التعليمية (Drhimeur:3) ، فضلا عن تعزيز تدريس اللغتين الإنجليزية والفرنسية، تسعى الجهود إلى تطوير المناهج التعليمية وزيادة الساعات المخصصة للمحتوى التعليمي في هاتين المادتين، مع تحقيق انفتاح متوازن على مختلف الثقافات العالمية (Alkhabbaz, 2011: 25) .

تواصلت جهات حقوق الإنسان مع السلطات المغربية بشأن قمع حرية التعبير في المغرب والصحراء الغربية، وذلك عبر التحقيق وملاحقة الصحفيين والناشطين (García&Larramendi,2017,3). بينما تتمتع الصحافة المستقلة ببعض الحرية في تغطية الأحداث الاقتصادية والاجتماعية، فإن السياسات التي تتبعها السلطات تعاقب الصحفيين الذين يوجهون النقد (Werenfels &Saliba,2017: 3) . تستهدف القيود المفروضة على حرية التعبير أولئك الصحفيين والناشطين المعارضين. كما يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، الذين ينتقدون الملك أو أسرته أو الوضع في الصحراء الغربية أو الإسلام، للترهيب والمضايقة والاعتقال نتيجة تعبيرهم عن آرائهم (Morocco,2021: 4) .

حرية التعبير في المغرب تواجه قيودًا صارمة، خصوصًا فيما يُعرف بـ "الخطوط الحمراء"، التي تشمل مواضيع تتعلق بالإسلام والملكية والصحراء الغربية. يمنح قانون الصحافة لعام 2002 رئيس الوزراء السلطة في إصدار أوامر بتعليق النشر إذا كان المحتوى يُعتبر مهددًا للإسلام أو للملكية أو للسلامة الإقليمية، أي فيما يتعلق بمطالب المغرب بالصحراء الغربية أو بالنظام العام. علاوة على ذلك، يمتلك الملك السلطة لتعيين رؤساء جميع محطات الإذاعة والتلفزيون العامة، بالإضافة إلى تعيين رئيس وأربعة أعضاء في مجلس إدارة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، التي تصدر التراخيص للبث. تعتمد وسائل الإعلام الحكومية بشكل كامل على النظام، ولا تنشر سوى الأخبار الإيجابية المتعلقة بالملكية وسياساتها (Stiftung,2018: 10) .

خلص استطلاع الحرية في العالم لعام 2010 الذي أجرته منظمة فريدوم هاوس إلى أن المغرب يُصنف كبلد "حر جزئيًا"، مشيرًا إلى اتجاه تنازلي في مستوى الحريات بسبب زيادة تركيز السلطة في أيدي النخب السياسية المتحالفة مع النظام الملكي (Arieff ,2011 :6) .

يجب اعتماد سياسات فنية وإعلامية تهدف إلى إحياء الإعلام، مع التأكيد على الهوية المغربية والمغاربة من خلال قيم المواطنة والحرية والمسؤولية والإبداع. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري تعزيز الثقافة الوطنية ودعم مشاركتها في جهود التنمية والإصلاح، وذلك عبر التربية على روح النقد في التفاعل مع الأعمال الثقافية ووسائل الإعلام المكتوبة والمرئية، وإدماج هذه المبادئ في المناهج التعليمية الأساسية (Alkhabba , 2011 :25) .

ضمن هذا الاطار يلبي الربيع العربي فرضيات المنافسة السياسية، حيث يُعتبر الدستور الجديد الذي أُطلق عليه "دستور التنمية" بمثابة نتاج لحركة 20 فبراير. وقد ساهم هذا التطور في توحيد جمعيات الحريات العامة والشباب غير المرتبطين بأية جماعات أيديولوجية، الذين كانوا مصممين على تشكيل حكومة برلمانية وإلغاء الامتيازات والضغط من أجل تسليم الوثائق المطلوبة (Hussein & AL- Otaibi , 2020 : 289) .

تشير منظمة فريدوم هاوس إلى أن عام 2015 شهد زيادة ملحوظة في قضايا التشهير الجنائي البارزة التي رفعها صحفيون غطوا موضوعات الفساد والتعذيب، مما أسفر عن فرض غرامات كبيرة عليهم. بالإضافة إلى ذلك، يُسجن بعض الصحفيين أحيانًا بتهم جنائية مفبركة. في عام 2016، حوكم سبعة صحفيين مغاربة بتهمة انتهاك الأمن القومي، بعدما قاموا بتدريب الصحفيين المواطنين على استخدام تطبيق لتبادل الأخبار عبر الهواتف الذكية (Stiftung,2018:11).

تعتبر ظروف السجون واحتجاز الأفراد في المغرب سيئة للغاية، حيث يُستخدم الحبس الاحتياطي بشكل واسع، مما يتسبب في اكتظاظ السجون. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر ممارسة الحبس الاحتياطي لفترات تتجاوز المدة القانونية المسموح بها شائعة. وأشارت منظمة هيومن رايتس ووتش إلى أنه في عام 2015، كان 41% من السجناء في حالة حبس احتياطي (Stiftung,2018: 13) .

قد يؤدي تقديم شكوى ضد سوء سلوك السلطات إلى السجن في المغرب. وفقًا لمنظمة العفو الدولية، قُبض على ثمانية أشخاص منذ عام 2014 بتهمة "التعذيب" بناءً على اتهامات كاذبة. على سبيل المثال، أفادت منظمة هيومن رايتس ووتش بقضية وفاء شرف، التي زُعم أنها تعرضت للاختطاف أثناء احتجاج عمالي وتعرضت للتعذيب بعدها؛ حيث أُطلق سراحها في سبتمبر 2016 بعد أن قضت عامين في السجن. كما تم تطبيق مادة في قانون العقوبات في يوليو 2015، والتي تعاقب على الأفعال المثلية بالسجن لمدة تتراوح من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، عندما أُدين ثلاثة رجال بتهمة ممارسة العلاقات المثلية وحُكم عليهم بالسجن لمدة خمسة أشهر (Stiftung,2018: 13) .

لفترة طويلة، ارتبط النظام القضائي في المغرب بالفساد وانعدام الفعالية، مما أدى إلى إحباط وفقدان ثقة المواطنين فيه (The Arab Center, Mar 2017: 2). في استقصاء أجرته منظمة الشفافية الدولية عام 2016، والذي شمل تسع دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أشار 49% من المغاربة إلى أنهم دفعوا رشى في المحاكم، ولم تتفوق على المغرب في هذا الأمر سوى مصر واليمن. وقد تم إطلاق دعوات لإجراء إصلاحات في النظام القضائي على مدى سنوات عديدة، بما في ذلك مطالبات من داخل الهيئة القضائية نفسها (Report,2018:4) واعتبرت حكومة عبد الإله بنكيران هذه الإصلاحات من الأولويات، ومع ذلك، وجد حزب العدالة والتنمية نفسه أمام فرص وتحديات؛ فقد أتاح الدستور الجديد إمكانية إدخال تغييرات تُعزز استقلالية القضاء وتجعله أكثر فعالية، رغم احتفاظ الملك بسيطرته عليه. ولكن اتضح أن

اغتنام هذه الفرصة كان أمرًا صعبًا، وفي النهاية، لم تحقق عملية الإصلاح المتوقفة إلا القليل من التغييرات الملموسة (فقير،2017 : 24)

تم اقتراح قانون في شباط / فبراير 2016، يتعلق بوضع القضاة، إلا أن هذا القانون واجه انتقادات حادة من الهيئات الدولية. على سبيل المثال، اعتبرت اللجنة الدولية للحقوقيين أن القانون لا يتوافق مع المعايير الدولية ويعاني من عيوب كبيرة تتعلق بعدم كفايته في ضمان استقلالية القضاء(Stiftung,2018: 12)

أطلق الملك في ايار / مايو 2012، في القصر الملكي اللجنة العليا للحوار حول إصلاح منظومة العدالة، التي تتكون من 40 عضوًا، بهدف تحديد نطاق الإصلاحات اللازمة في الوزارة. تعكس الرمزية وراء هذه الخطوة في القصر مدى الصعوبات التي تواجهها حكومة حزب العدالة والتنمية في تحقيق إصلاحات قضائية فعّالة. وقد أشارت التقارير الإخبارية في ذلك الوقت إلى أن الملك كان قد دعا إلى إجراء إصلاحات قضائية في عام 2009، أي قبل إعلان الدستور الجديد وتولي حزب العدالة والتنمية قيادة الحكومة (فقير،2017 : 25)

تواجه السلطة القضائية تحديات كبيرة تُظهر ضعف استقلاليتها، حيث لا يُسمح للمجلس الأعلى للقضاء بإدارة مسارات اختيار القضاة المتدربين. كما أن إجراءات اختيار وفصل القضاة الرئيسيين تعاني من عدم الإصلاح الفعلي. وفي هذا السياق، يظل القانون المعني مثار جدل، فقد تم فصل قاضيين في شباط / فبراير 2016 بسبب انتقادهما له ، مما يؤكد طبيعة النظام الاستبدادي الذي تعمل في ظله السلطة القضائية، وإلى جانب ذلك، تظل قضايا الإسكان والصحة والضمان الاجتماعي والتعليم حاضرة بقوة، مع وجود هامش محدود للمعالجة الفعالة. فالدستور الجديد يمنح الملك سلطات سياسية ودينية وقانونية كبيرة، في حين أن حكومة الظل لا تزال تؤثر على صنع القرار. هذه الظروف تعيق قدرة الحكومة على إدارة ملفات اقتصادية وسياسية ذات أهمية استراتيجية. مما يضع حزب العدالة والتنمية في موقف حرج، حيث يواجه خطر خيبة الأمل من أنصاره الذين يطالبون بإصلاحات حقيقية، وعلاوة على ذلك، عمل حزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم في أواخر 2011 في بيئة معقدة. فالجمع بين عرقلة المعارضة والمنافسة البيروقراطية ومؤامرات النخبة تساهم في تفاقم صعوباته. هذا ويظل تحمل المسؤولية الحكومية في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية وفترة ما بعد الربيع العربي تحديًا كبيرًا، ويعكس غياب الحوكمة الرشيدة والمساءلة الوطنية الحاجة الماسة إلى إصلاحات ملموسة (Report ,2016: 4) .

خاتمة

على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية لم يُحقق تطلعات الناخبين في انتخابات عام 2007، ولا يزال يواجه تحديات المشاركة في بيئات شبه استبدادية، إلا أنه حقق تحولًا يُعتبر ملحوظًا بانتقاله من وضعية الطرف الخارجي إلى الموقع الفعّال داخل النظام السياسي المغربي. فقد ترسخ الحزب بشكل واضح في العملية السياسية، ولا تُعتبر نجاحاته في انتخابات 2002 مجرد حدث عابر.

في انتخابات 2007، ترشح حزب العدالة والتنمية في 94 دائرة انتخابية من أصل 95، مقارنة بـ56 دائرة فقط في انتخابات 2002. وقد أقر العديد من وسائل الإعلام والمراقبين السياسيين بجودة تنظيم الحزب وأجندته التقدمية.

رغم بقائه في المعارضة، فإن هذا الوضع قد يكون له مزايا على خلفية السخط الشعبي تجاه الحكومتين السابقتين والحالية. ولا يُحتمل أن تُشكل جماعة العدل والإحسان تهديدًا فعليًا لوزن الحزب السياسي ما لم تدخل الجماعة بشكل فعّال في العملية السياسية.

ومع ذلك، حتى مع زيادة شعبية حزب العدالة والتنمية في المستقبل، من المحتمل أن تستمر التحديات المرتبطة بتركيز السلطة في يد الملك، والنظام الانتخابي القائم، والتلاعب بالدوائر الانتخابية تحت رعاية الدولة. كل هذه العوامل قد تؤدي إلى تقييد الدور السياسي لحزب العدالة والتنمية وتحدي قدرته على تحقيق الإصلاحات الحقيقية

المصادر :

المصادر العربية :

1. ابراهيم سيف، محمد ابو رمان الاجندات الاقتصادية للأحزاب الاسلامية مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، بيروت ٢٠١٢ .
2. أسعد طارش عبد الرضا ، النظام السياسي في المملكة المغربية العهد الملكي الثالث– دراسة سياسية تحليلية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد ، 2008
3. انتصار فقير ، الحزب الاسلامي المغربي – البحث عن سياسة جديدة في وجه التحديات الجديدة ، مؤسسة كارنيغي ، للاسلام الدولي ،، كانون الاول 2017.
4. رشيد مقتدر ، تأملات في التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية المغربي في الحكم سياسات عربية ، العدد ٣ ، تموز ٢٠١٣ .
5. السملالي، الاحزاب براكين هملتهبة تتغير حيويه ونشاطاً وصراعات / مجله الوطن العربي، باريس ، العدد (١٩) ١٩٨٠ .
6. شيماء جمعة ياس خضر ، دور احزاب المعارضة في الحياة السياسية في المغرب –١٩٩٢ ٢٠٠١، رسالة ماجستير (غير منشورة، كلية التربية، جامعة سامراء ، ٢٠٢١ .
7. عبد اللطيف هسوف ، الامازيغ – قصة شعب ، دار الساقي، بيروت ، 2016
8. عبد النور بن عنتر، الهوية الامازيغية المغاربية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد ٧، تونس، كانون الثاني ٢٠١٢ .
9. مروة رسول رحيم حسين الحلو , زين العابدين بن علي ودورة السياسي في تونس الى عام 2004 ،رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة بابل ، 2019 .
10. مهدي انيس جرادات الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠ .

الكتب الاجنبية :

1. Abdelali Hamieddine , From Proselytising to Ruling: The experience of Morocco’s Justice and Development Party , Arab Reform Initiative, September 2016
2. Abdellatif Hissouf, The Moroccan Monarchy and the Islam-oriented PJD: Pragmatic Cohabitation and the Need for Islamic Political Secularism, Walden University , V5, N1, Jan. 2016.
3. A.Kadir Yildirim & Elaine Zhang , THE PARTY OF JUSTICE AND DEVELOPMENT AND POST-2011 ECONOMIC POLICYMAKING IN MOROCCO, Rice University’s Baker Institute for Public Policy , August 2021.

4.)Akhbar Alyaoum, "Benkirane breaks his silence about the case of Choubani and Benkhaldounm," Alyaoum 24, April 23
5. Alexis Arieff ,Morocco: Current Issues, CRS Report for Congress, Congressional Research Service , February 23, 2011.
6. Al Jazeera, "Bila Hodoud," YouTube video, 49:03, August 2, 2012, https://www.youtube.com/watch?v=kHSEZWD69uM.
7. Amr Hamzawy , CARNEGIE PAPERS Development in Morocco: Participation and Its Discontents, 2008.
8. Arab Center for Research & Policy Studies, The October 2016 Legislative Elections in Morocco , Policy Analysis Unit , October 2016.
9. Bertelsmann Stiftung, Morocco ،Bertelsmann Stiftung, BTI 2018 Country Report Morocco. Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2018.
10. Bernabé López García & Miguel Hernando de Larramendi, The 2016 parliamentary elections in Morocco: context and interpretations, REAL INSTITUTO, elcano , 9 March 2017.
11. Driss Maghraoui, "Introduction: Interpreting reform in Morocco," Mediterranean Politics 14, no. 2 ,2009 .
12. Dao-Sabah Manal , Women's Rights in Post-2011 Morocco: The Divergences Between Institutions and Values , Konrad-Adenauer-Stiftung e. V , POLICY PAPER , November 2020 .
13. Fadi Alkhabbaz, Brandon Gorman , The Electoral program for the Justice and Development Party for voting of November 25th – 2011.
14. Facundo Guadagno& Nicolás Di Paola, THE FALLING OF HOSNI MUBARAK: AN INSTITUTIONAL APPROACH, Mural Internacional • December 2023 .
15. For a study of the PJD's history, political agenda, and party organization, see Eva Wegner, Is-lamist Opposition in Authoritarian Regimes: The Moroccan Party of Justice and Development (Syra-cuse, NY: Syracuse University Press, 2011.
16. Hamza Tayebi, The Independent Press after the "Moroccan Spring Sidi Mohammed Ben Abdellah University, Fez, Morocco,2014
17. Hizb al-'Adala wa'l-Tanmiyya (Justice and Development Party) ,Morocco, 2011, University of North Carolina, Chapel Hill .
18. Hélène Sallon, "Mohamed VI offre au Maroc une révolution tranquille," Le Monde, March 10, 2011.
19. Intissar Fakir, MOROCCO'S ISLAMIST PARTY, Redefining Politics Under Pressure,CARNEGIE, ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE, Massachusetts Avenue NW, Washington, 2018 .
20. Kristina Kausch, "The European Union and political reform in Morocco," Mediterranean Politics 14, no. 2 (2009).

21. Katherine Marshall, “Morocco: It's complicated,” The Washington Post, February 7, 2011.
22. La restructuration du champ religieux marocain, entretien avec Mohamed Tozy,” Infos Sezame, January 16, 2007, http://www.sezamemag.net/société/39-entretien-du-mois/333-La-restructuration-du-champ-religieux-marocain,-entretien-avec Mohamed-Tozy.html.
23. Lalla Amina Drhimeur, Moroccan political system, Director, European Institute, Istanbul Bilgi University, March 3, 2020.
24. Matt Buehler, "The Threat to 'Un-Moderate': Moroccan Islamists and the Arab Spring." Mid-dle East Law and Governance, Vol. 5, No. 3 (2013), pp. 23-24; Eva Wegner, "Islamist Inclusion and Regime Persistence: The Moroccan Win-Win Situation," in Debating Arab Authoritarianism: Dy.
25. Miquel Pellicer and Eva Wegner, The Justice and Development Party in Moroccan Local Politics, Middle East Institute, Middle East Journal , January 2015 .
26. Mohammed Alaoui, “Discours royal le 9 mars 2011,” [March 9, 2011 Throne Speech] YouTube video, 13:48, March 9, 2011 , https://www.youtube.com/watch?v=9pTJoUI3W8s Morocco, Constitutional monarchy , World Bank , 2021
27. Mohamed Daadaoui , Party Politics and Elections in Morocco, The Middle East Institute Policy Brief ,No. 29, May 2010.
28. Mohammed Masbah ,Morocco's Slow Motion Reform Process, Stiftung Wissenschaft und Politik ,German Institute for International and Security Affairs, January 2014.
29. Mohamed S. M. Hussein & , Munawer Abdullateef AL- Otaibi, Democratization in Morocco: The Role of the Monarch.
30. NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE, FINAL REPORT ON THE MOROCCAN LEGISLATIVE ELECTIONS ,NOVEMBER 25, 2011.
31. namics and Durability in Nondemocratic Regimes, ed. Oliver Schlumberger Stanford, CA: Stanford University Press, 2007.
32. See Matt Buehler, "Safety-Valve Elections and the Arab Spring: The Weakening (and Re-surgence) of Morocco's Islamist Opposition Party," Terrorism and Political Violence, Vol. 25, No. 1 ,2013 .